حدود جمهورية العراق(الجيوبولتك المفقود)

أ. د عبد العباس فضيخ دغبوش

المستخلص

قد يؤسس غياب الجغرافيا الى قصور في الفهم وضبابية في استيعاب المشهد وبالتالي عدم وضوح الرؤيا فيضيع الهدف , واذا ضاع الهدف تضعف خطط الدولة سواء كانت آنيه او مستقبليه .اما غياب الجغرافيا السياسية ، و التي تمثل عاملاً حاسماً في الشؤون الدولية ، سيؤول بالدولة الى حال من الترهل والضعف ، لان غيابها يضيع الكثير من حقائق القوه المستندة على الجيوبولتك حيث تنقطع عرى العلاقة بين الرقعة الجغرافية ومتطلباتها في السياسة العسكرية ، لذلك تعد المعلومات الجغرافية للأقاليم ذخيره علمية يزود بها زعماء الدول وقاداتها العسكريون والأمنيون لمساعدتهم في تهيئة جيوبولتك حاذق ووطني ومتفانٍ يرى كل الجهات ، ويعمل من دون كلل لخدمه سيادة البلد وليس لغيره حيث يعمل كمساعد لصناع القرار السياسي والقائد العسكري والامني ولخطط التنمية الشاملة وفق المتطلبات المكانية للدولة وفي مقدمتها الحدود و وظائفها التي ترتكز عليها سيادة وأمن واقتصاد وتنميه البلدان.

إن تطور مفهوم الامن وارتباطه بالسيادة والاقتصاد انما بسبب تشعب علاقاته التي اصبحت مركبة و يصطلح عليها بنظرية ألامننة (securitization) حيث تطرح اسئلة عده تعطي جواباً لهذا البحث وهي:

ما هي الحدود ؟ وما اهميتها ووظائفها ؟ وما تأثيرها على سيادة الدولة ، وامنها واقتصادها وصحتها وتنميتها ؟وهذه المقاربات التي تحاول أن تنبه وتفسر تأثير الحدود على مقدار قيمة الدول ووزنها الجيوبولتيكي في الميزان الدولي، وبالتالي احكام السيطرة عليها ، وبعكسه سيجعل الدولة في حالة مترهلة وضعيفة وقد تصل بها لمرحلة تكون فيها دولة فاشله.

يمكن ان نختصر اهمية البحث في كونه محاوله نضعها امام صانع القرار السياسي في جمهورية العراق لعدم اهمال الجغرافية التي ترتكز على موقع وحدود الدولة لا نها تشكل احدى نقاط انطلاق في تحديد الأولويات في بناء الدولة ، وان أحكام السيطرة على الحدود وتفعيل اولوياتها من المعايير المهمة لمكانة الدولة وقوتها . كما تكمن اهمية البحث في كونه يتناول العلاقات العلمية والعملية لمفهوم ألأمن الوطني ، فضلا عن ان العراق تراخى في قبضته على الحدود البرية والمائية ، وقد يعود الأمر الى كثرة التهديدات الخارجية مما له تأثير على استنزاف ثرواته وتراجع تنميته.

Summary

The absence of geography may lead to a lack of understanding and ambiguity in absorbing the scene, and consequently, the lack of clarity in the vision, and the goal is lost, and if the goal is lost, the plans of the state, whether immediate or future, are weakened . As for the absence of political geography, which is a decisive factor in international affairs, the state will fall into a state of slack and weakness, because its absence wastes many of the realities of power based on geopolitics, as the relationship between the geographical area and its requirements in military policy is broken. Therefore, the geographical information of the regions is a scientific

repertoire that is provided to the leaders of countries and their military and security leaders to help them prepare a clever, patriotic and dedicated geopolitical that sees all sides, and works tirelessly to serve the sovereignty of the country and not for anyone else. In the forefront of which are borders and their functions on which the sovereignty, security, economy and development of countries are based. The development of the concept of security and its connection to sovereignty and the economy is due to the complexity of its relations, which have become complex and are termed the theory of (securitization), where several questions are asked that give an answer to this research and they are:

What are the limits? What is its importance and functions? And what is their impact on the state's sovereignty, security, economy, health and development? These approaches that try to alert and explain the impact of borders on the value of countries and their geopolitical weight in the international balance, and thus the provisions of control over them, and on the contrary will make the state in a flabby and weak state and may reach a stage in which it is a failed state . We can summarize the importance of the research in that it is an attempt to put it in front of the political decision maker in the Republic of Iraq to not neglect the geography that is based on the location and borders of the state, because it constitutes one of the starting points in setting priorities in building the state, and that the provisions for controlling borders and activating their priorities are among the important criteria for the status of the state and its strength. The importance of the research also lies in the fact that it deals with the scientific and practical relations of the concept of national security, as well as that Iraq has loosened its grip on the land and water borders, and the matter may be due to the large number of external threats that have an impact on the depletion of its wealth and the decline of its development.

مدخل

تعد الحدود boundary مرآة قوة الدولة او ضعفها ، وهي احدى العوامل التي تبسط الدول سيادتها عليها او تنتقص منها(١) ، و بداخل هذه الحدود يسود نفوذ الدولة وهيبتها، وبناء قوتها وتنميتها وهذا يؤسس لوزنها الجيوبولتكي ومكانتها الدولية (٢) . فكلما كانت الدولة نشطه داخل حدودها وتكثيف تفاعل بقية اجزائها مع المركز ، مع قوة الجذب المركزي والذي يتمثل في التماسك والانسجام والحيوية يؤمن لها علاقات خارجية متكافئة (٣) .

وبذلك تمثل الحدود واقعاً سياسياً بشرياً يتفق عليها بين الدول ، وفي داخل الحدود السياسية تمارس الدولة سلطاتها وتشرع قوانينها وتنفذ اداراتها وتستثمر خيراتها ، وهي من مظاهر المدينة الحديثة ، حيث كان تحديدها غير دقيق ما عدا استثناءات بسيطة (كسور الصين العظيم) لتحصين نفسها من غارات القبائل كالمغول والتتر ،

والحدود بوصفها الدقيق حديثة حيث كانت تعني التخوم frontiers وهي مساحة ارضية مختلفة على خلاف الحدود التي تعني خط وهمي يطبق على الارض . لقد كان للتخوم وظيفة دفاعية كونها تستغل في كسب الوقت للمواجهة وعرقلة او توقف تقدم الجيش المهاجم من دخول اراضي الدولة وهنا مقامها مقام المياه الملاصقة للمياه الاقليمية للدولة في الحدود البحرية وكون الاثنين في المعيار الاستراتيجي خط دفاع متقدم خارج حدود الدولة(٤)

وظائف الحدود :

١- الوظيفة السيادية :

تأتي في مقدمة وظيفة الحدود واهميتها هي الوظيفة السيادية فلا يمكن تجاوز هذا الحد. لان تجاوزها يعني تجاوز لهيبة وسيادة الدولة (٥). لذلك لا يمكن عبور هذا الحد الا من خلال نقاط حدودية (منافذ) وضعتها الدولة ولابد من اذن مسبق(الفيزا) لدخولها ، وتتعامل الدولة مع من لا يلتزم بهذه القواعد باعتباره خرق سيادة الدولة وهدد أمنها وبالتالي ستفرض عليه احكام وفق تشريعاتها . فضلاً عن ان الدولة تبين احد مظاهر قوتها وعزيمتها واحترامها لذاتها ولقوانينها من خلال الحدود ، وعلى هذا الأساس نجد ان الدول لا تستطيع بناء هيبتها وأمنها واقتصادها بشكل صحيح وتام الا اذا سيطرت سيطرة كامله على حدودها ، والعكس سينقصها الكثير من هيبتها وكرامتها ، لذلك سعت الى أنفاق المليارات من اجل تحصين حدودها صوناً للسيادة على الأرض واحترام الذات . اضافة الى ما تم ذكره تعد الحدود المراقب الاول لتنفيذ الاتفاقيات الدولية .

٢- الوظيفة الامنية:

تحاول الدولة مراقبة حدودها مراقبة شديده . كي تمنع دخول اللذين يشكلون خطراً على امنها ويسيئون الى قوانينها كالمجرمين والفارين والمخربين والمدسوسين والمأجورين سواء كانوا منظمين ام غير منظمين . لذا يعد الحد السياسي سياجاً منيعاً امام هذه الشرائح الفاسدة والتي لها تأثير سلبي على وحدة وتماسك الشعب وتخريب اذا تسللت الى الداخل، فضلاً عن كونها اذا ما ضمنت مايمنع الغزوا الخارجي لذلك سعت جميع الدول الى تحصين حدودها السياسية وخير دليل الحائط الذي تريد بناءه الولايات المتحدة الأمريكية بينها وبين المكسيك ، كما عمدت الدول الى بناء وسائل دفاعيه متعددة الانواع سواء كانت تحصينات مانعه او مراقبه تكنلوجية و مجسات استشعار لأجل التهيئة والتنبيه ضد الاعتداءات (٦)، لذلك تسعى الحكومات المركزية الى تنظيم حركة الهجرة عبر حدودها .

٣- الوظيفة الاقتصادية:

تعد الحدود الغربال الذي يتم من خلاله السماح او عدمه للصادرات والواردات للدولة . ووفق الشروط والقوانين المنظمة لهذه التجارة فقد تضع الدولة قيوداً على بعض انواع للصادرات ، والاستيرادات ،او كانت تدخل وتورد بشكل غير سليم ودون حماية للإنتاج المحلي ، و بالمقابل يتم فرض ضرائب على الواردات(٧). وتعمل على مراقبة التجاوزات غير المشروعة لدخول للبضائع الاقتصادية التي يسعى مهربوها للإفلات من الضرائب والتي تؤثر سلباً على اقتصاد الدولة ، حيث تعتمد كثير من الدول بنسبه عالية في دخولها على الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة على البضائع المستوردة والتي تمثل رافداً مهماً للدخل القومي .

وعلى اساس الحدود يتم تنظيم التبادل التجاري بين الدول شريطة ان تكون المراقبة بمستوى عالٍ من السيطرة على كل شيء وحتى على تواجد وانتشار الرعاة ، وتمنع خروج الثروات وخاصة (الحيوانية) لحساب دول اخرى حيث تعد من اهم عوامل تخريب اقتصاد الدول.

٤- الوظيفة الصحية:

للحدود اهمية بمكان تؤهلها ان تكون غلاف واقي للدول وشعوبها وهي كالجلد للجسم ، تمنع الامراض والاوبئة التي قد تتضاعف وتؤدي الى هلاكه . لذلك تبني الدولة منشأة كمحاجر للكشف والمراقبة والضبط والتحقيق من عدم دخول الامراض سواء كانت الزراعية منها او تلك التي تهدد صحة السكان وحياتهم . ولهذا كانت الاجراءات التي تتخذ في الحدود لمنع لطيور والحيوانات من الدخول الا اذا ثبت خلوها من الامراض او تحمل شهادات طبية(٨) .

لذا كانت المنشأة الصحية في الحدود تهيئة للفحص والتثبت من خلو المواد الداخلة من الامراض، والتي تؤدي الى اضرار جسمية سواء كانت زراعية (نباتية و حيوانية). وسيكون استهداف مباشر لاقتصادها، او تلك المواد التي تؤثر على صحة الانسان ، وهذا ينسحب على البشر وخاصه رعايا الدول التي تنتشر فيها الامراض المعدية ، لذا تصبح الحدود المحصّن الاول للصحة العامة وكذلك ركيزة اساسية لدعم التنمية وعليها تقع الكثير من حسابات الدول في بناء وتهيئة عافية لحياة سعيدة للشعب(٩).

٥- الوظيفة العسكرية :

تتمثل هذه الوظيفة في كون الحدود خط الدفاع الاول امام اي هجمات واطماع للدول الاخرى لذلك بنت بعض الدول اسواراً ، وخطوطاً دفاعية في حالة الحروب (ماجينو و بارليف) . الا ان اهمية هذه الخطوط تلاشت امام التطور التكنلوجي العسكري وخاصة الاقمار الاصطناعية والذكاء الاصطناعي حيث اصبح للفضاء القول الفصل . ولكون كثير من دول العالم لا تمتلك امكانيات جوية وفضائية كفوءه ، لذلك تتوجه الى الدخول في احلاف عسكرية او اتفاقيات محدودة مع الدول المتقدمة في صناعات الفضاء وتعقد معها اتفاقيات تدخلها في برامج هذه الدولة سواء كانت خدمة تعتمد على مراقبة بواسطة الاقمار الصناعية التابعة لتلك الدولة او تشتري منظومات متطورة للدفاع الجوي من اجل ان تصد الاختراقات لمجالها الجوي وتسيطر عليها ففيه نوع من السيطرة على الحدود . وكثير من الدول تتعاقد مع وكالة (ناسا) لأمور مناخية او امنية او لحاجات تنقصها .

و لان من الصعب على بعض الدول ان تبقى في عزلة واعتماد قوتها العسكرية بمفردها ، فإنها تتحرك نحو الدخول في احلاف عسكرية وسياسية ففي ذلك صوناً للحدود .

٦- الوظيفة السياسية :

وفي القصد السياسي يفترض وجوب احترام الحدود وادامتها وهي في حالة احترام كبير عند المواطنين وتغذية ولائهم ، وتعزيز وطنيتهم ، ولهذا كانت تتوافق مع المنهج الوظيفي في التوحيد ، والانسجام واللذان يخلقان وحدة الدولة ، وترابط اجزائها كذلك توسعها او ضمورها . كما انها تعد انعكاساً لفلسفتها ، ومعيار قوتها او درجة تأثيرها او اضمحلالها حيث تسير مع خط تاريخي للفترات التي مرت بها كذلك سير الحوادث التي عاصرتها الدولة (١٠) . لذلك كان من الواجب على الحكومات النشطة سياسيا ان تركز على موضوع الحدود . فإذا سيطرت الدولة على حدودها يعطيها تحصيناً سياسياً توظفه في علاقاتها الدولية .

٧- الوظيفة الشرعية للحدود :

وتتمثل في تطبيق قوانين الدولة واجراءاتها على جميع اجزائها داخل حدودها السياسية ويأتي في مقدمة اجراءاتها التجنيد الالزامي (خدمة العلم) والعقوبات والضرائب فضلاً عن السيطرة وادارة هياكلها الادارية والاقتصادية والتربوية والصحية والثقافية مع شروط التنظيم العالي (١١).

كما تجدر الاشارة الى ان وظائف الحدود تنشط وتضعف بتأثير العلاقات بين الدول المجاورة ، فكلما كانت العلاقات مريحة وفيها اطمئنان تخفت التأثيرات السلبية وتنشط الحركة التجارية والسكانية ، اما اذا كانت العلاقات يشوبها الحذر والتوتر وسوء النية لذلك تضعف وظائفها وتتخذ كمناطق لخلق المشاكل وتضخيمها ، وحسب رأي بتي R.Peattie اذا كانت وظائف الحدود قليلة فهذا يعني ان درجة التباين و الاختلاف بين الدول قليلة عبر الحدود .

التحدي والاستجابة

تبلغ مساحة العراق ٤٣٧٠٧٢ كم^{٢} تقريباً ونراها نقصت عما كانت عليها في الستينات والسبعينات نتيجة لتأكل حدوده لصالح دول الجوار لسببين اما الاكراه بالقوة او وهبها الرئيس العراقي صدام كما الحدود بين العراق والاردن ، وعدد نفوس العراق ٣٧,٥ مليون نسمة وفق تقديرات الموسوعة الحرة لعام ٢٠١٨، وسيصل عام ٢٠٢٠ حسب توقعات احد الباحثين ٤٣،٩٣٣،٠٠٠ نسمة (١٢) وان طول حدوده هي ٣٨٠٩ كم منها مع ايران ١٥٩٩ كم ومع تركيا ٣٦٧ كم ، ومع سوريا ٥٩٩كم ومع الاردن ١٧٩كم ومع السعودية ٨١١كم ومع الكويت ٢٥٤كم ، علماً ان الحدود البحرية هي ٥٦,٥٥ كم فقط (١٣). وعلى اساس هذه البيانات نجد انه لا يتعرض الى خلافات في حدوده وفقاً لمعطيات شكله القريب الى الاندماج ويدخل ضمن النموذج الثاني لعمق الدول اي ذات العمق المتوسط ، وان العمق الجغرافي يمثل احد عناصر القوة للدولة فهناك دول حجمها كبير لكنها تفتقر الى العمق الجغرافي بسبب شكلها الذي لا يتيح المناورة واعاده التنظيم ، وهنا نجد ان الفئه الثانية لا تحتاج الى جيش كبير جداً للدفاع عن حدودها (١٤).

لذلك يجب ان لا ينقص العراق الفكر الجيوبولتكي ذو البصيرة ، و الجيوبولتكيين الحاذقين اصحاب الوطنية العالية حيث اولوياتهم المساهمة في بناء الدولة التي يجب ان تكون قطب الرحى فيها هي الحدود وتحصينها جنباً الى جنب مع الشروع في التنمية الداخلية، وذلك لان ترك الحدود سائبه يشجع الأخرين بعدم احترامها وبذلك تنشط الحركة دخولاً وخروجاً ،ولكل من له غايه وهدف ، وعندها تتأكل أجزاء الدولة وصولاً الى قلبها وهي العاصمة ، فأول اولويات الجيوبولتك العراقي هو احكام السيطرة على الحدود ، و تكثيف الرقابة عليها فلا يمكن اعداد خطه لتنمية داخلية بسهولة سواء كانت مخطط لها او عشوائية . مع ضغوط الفتحات في سياج الدولة والذي طولة٣٦٣١ كم ، ولأجل ترتيب داخل الدولة لابد من غلق الابواب المشرعة التي يعصف بها الخطر.

ان تصور الجغرافية السياسية والجيوبولتك الذي عينه على الحدود يرتكز على ما في داخل الحدود من تفاعلات معقده لجذب الاطراف بعد السيطرة على الحدود ، و الانطلاقة في الوقت نفسه الى الخارج لنسج علاقات دولية لابد منها وخاصه علاقات الدولة الخارجية مع الدول التي تعتبر من الركائز المهمة في بناء الدولة ونشاطاتها الاقتصادية منطلقة من المكان وما يحتويه من امكانيات طبيعية وبشرية ، وتفاعلهما معاً والذي على اساسه تحدد اهداف الحكومات المتعاقبة خططها المستقبلية وبناء جيبولوتكياتها . وفي مقدمتها بناء علاقات حسن جوار مع جميع الدول المحيطة بالعراق وفق اتفاقيات موثقة من قبل الامم المتحدة تحقق التعامل بالمثل وتهدف

الى حرمة حدوده ولا تسمح للعناصر المخربة دخول اراضيها وادخالها للعراق او بناء معسكرات تدريب للمخربين وتحت اسماء متعددة وتهيأت الطرق لهم بعبور الحدود وتسليحهم عندها وجوب ان يكون الرد العراقي بالمثل من اجل اتباع سياسة الردع وهذه العلاقات ستضر بالطرفين، ولذلك كان اعتماد حسن الجوار يخلص العراق من هموم كثيرة واخطار كارثية قادمة من الحدود وبالتالي يفرض الجيوبولتك العراقي باستخدام كل عناصر التفاوض والحوار والتفاهم قبل استخدام القوة في ارغام او كسب ود بعض الدول التي تسيئ بسياساتها للعراق والتي ستتعامل معها بضعفي الضرر الذي يصيب العراق من قبلهم.

ولان الحدود السياسية تؤدي جملة من الوظائف لابد من تفعيلها وبتركيز عالي يحفظ هيبة الدول ويحصن اقتصادها، ويزيد قيمتها في موازين الدول اذا ما تحسبنا المشاكل المركزية الحدودية وتعرض امن المواطن والمجتمع للاعتداءات الخارجية ورفع وطنية المجتمع.

ان الجيبولتك يفرض خططه المستقبلية وفق ما يعانيه من تأنيب الضمير كونه ضمير الدولة الحي اذ يتحسس المشاكل المستقبلية ، لذا كانت ضرورة مسك الحدود بأيدي حديديه في وقت السلام فكيف والعراق يمر بمحنه وتحدي قد لا تواجهه الدول الأخرى بالعالم .

ان تحديات الجيوبولتك العراقي في السيطرة على الحدود تعود الى الإدارة الواعية المبدعة في الابتكار (١٥)، واستثمار موارد كثيرة كانت ام قليلة وفق خطط استراتيجية وتكتيكية مقرونه بالقوة مع موقف عدم التهاون ، بحيث يكون كل متر من الحدود امام عينيه سواء كانت اطلاله بحريه، او اهوار او جبال وسهول وصحاري ووديان فلا بد ان نهيئ الوسائل الفاعلة في السيطرة على الحدود البحرية والنهرية وفي الاهوار والسهول والجبال والهضاب الصحراوية من خلال معدات عاملة وفاعلة مع عناصر امنية وعسكرية مدربة تدريب كفوء ومنتج قادر على المواجهة في جميع الظروف فاعلة تنشط الاجهزة الاستخباراتية لمعرفة الخطط التي يتبعها ويسير عليها المهربون.

ادراك صانع القرار السياسي الاهمية الجيوبولتيكية في صياغة الاستراتيجيات

من المهم ان يضع صانع القرار السياسي الجغرافيا نصب عينيه كي يرى الصورة الحقيقية لاستيعاب المشهد وبالتالي وضوح الرؤيا لتحقيق الهدف كي لا تتأكل خططها الانية والمستقبلية فضلاً عن ضياع الجيوبولتك الذي اعتمدته الدول المتقدمة خاصة كونه يعتبر عاملاً مهماً في الشؤون الدولية ، وكونه بصر وبصيرة الدول لان ارتقاء الشعوب يتجلى في جانب منه بصر مصائرها من واقع بيئتها ، لأنها تتلمس اسباب ومعايير البقاء والتطور او التلاشي، فليس من العبث ان تسعى الدول المتقدمة في فتح اقسام للجغرافيا في أركان جيوشها

وبوزاراتها الخارجية حيث يعملون ملحقين جغرافيين في سفاراتها وقنصلياتها بدول العالم ، لان المعلومات الجغرافية عن الدول تعد ذخيرة علمية يزود بها زعماء الدول وقادتها والسياسيون و العسكريون والأمنيون وواضعوا خطط التنمية وفق المتطلبات المكانية للدول وفي مقدمتها الحدود ووظائفها التي تعزز قيمة الدولة وبنائها وتنميتها وبارتكازية امنية متشعبة الاتجاه مع همة الشعب الذي يصبوا ان يكون من الشعوب الاكثر حيوية . وهنا اقتبس قول كولدا مائير Golda Meir رابع رئيسة وزراء للحكومة الاسرائيلية ١٩٦٩ الى ١٩٧٤ وهي المرأة الوحيدة التي تولت هذا المنصب حيث تقول عن الشعب العراقي انه (لازال في العراق دماء حارة وعقل يفكر).

لقد ارتكز أمن العراق اليوم على حدوده خاصه وهو يواجه هجمه شرسة داخليه وخارجية لابد ان يتخلص منها بإمكانياته حتماً .

قبل النظر في امكانيات العراق الطبيعية والبشرية لابد ان نعمل مقاربه عن العلاقة بين حدوده البريه ومساحته وعمقه الجغرافي حيث نجد ان كل (١) كم من الحدود البريه يدافع عنه ١٠٣٧٢ نسمه ، كما ان كل (١٢٠)كم مربع من المساحة يدافع عنها (١)كم من الحدود البريه ، وهذه العلاقة بين الحدود والمساحة والسكان لها دلالات ايجابيه كثيره لصالح العراق في امكانية شعبه على تغطية حدوده دون عناء ، فضلاً عن العلاقة بين العمق الجغرافي وطول الحدود البريه أي حجم العمق الجغرافي للدولة عن طريق قياس معامل انحراف شكل الدولة عن الشكل الدائري وهذا يعني ان العراق ليس بحاجه الى جيش ضخم يحمي الحدود فضلاً عن أن العمق الستراتيجي (١٦) ، والعمق التنفيذي لا يواجه مشاكل باستثناء المنطقة الجبلية .

يمتلك العراق الإمكانيات المادية والبشرية و خير كثير واكثر حظاً من دول عديدة حيث ان موضعه اعطاه نعمه كبيره تفتقدها أكثر دول الجوار العربي ، ألا وهي نعمه المياه ولأرض التي أنتجت احد ركائز الحضارات الإنسانية في العالم ، وهو رأس مثلث الحضارات في الجزيرة حيث حضارة اليمن وعمان والعراق(١٧). شكل رقم(١) .

شكل (١)مثلث الحضارات في شبه الجزيرة العربية ووادي الرافدين

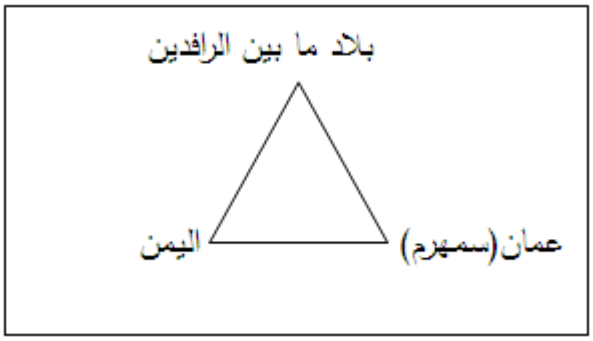

المصدر – من عمل الباحث

اضافة الى موضعه المهم حيث اختزن في جوفه بحيرة من النفط ، الذي هو واحدة من المواد الممولة للحضارة الحديثة. لكن يحتاج العراق الإدارة الكفؤة في استثمار موارد الدولة كون الادارة تعد من اهم موارد الدولة غير المنظورة . فكثير من الدول فيها ثراء لكن لم تجد اداره حكيمة وواعيه فبقت راكده ومثال ذلك دول افريقيا قبل حراكها الاخير. ان الأمم المتقدمة أدركت اهمية الإدارة فركبتها فكانت الحصن الحصين لسيادة الدول .

ولأهمية الادارة احد المرتكزات الاساسية في التنمية العقلانية لذلك سعت الدول المتقدمة لفصل رأس المال عن اصحابه وانيطت المهمة لمن يديره بحكمه وروية واتقان. لان اعتماد ادارة ذات خبرة عالية ووفق معايير الجودة العالمية ،ولديها امكانيات ودراية في اداره لازمات ومسبباتها وكيفيه علاجها . لذلك نقول لابد ان نبني اداره واعيه وطنية ذات عطاء عالي علماً بأن مبدأ العطاء اصبح من مؤشرات التنمية في الامم المتحدة حديثاً. ان الإدارة الحكيمة التي يوجهها الجيوبولتك عالي الجودة والوطنية لابد ان تتحسس وضع الحدود العراقية ومشاكلها

. خاصة التهيئة والاستعداد سواء كانت برية او بحرية ، سهلية ام جبلية ، وعرة ام مستوية ، فضلاً عن ان العراق يواجه مشاكل عديدة علماً ان اكثر هذه المشاكل نفذت من خلال حدوده وهي:

١-غياب البعد الاقتصادي في توجهات السياسة العراقية

لقد ابتعدت السياسة العراقية الداخلية منها والخارجية عن مطالب الجيوبولتك ان يجد الطرق الصحيحة لتجنبه كثير من الخسائر وبأقل الاضرار معتمداً على دبلوماسية فائقة ، او تطبيق معيار مصلحة العراق. ان العراق يحتاج الى عافية تنظيمية تستند الى مكامن قوته الموضوعية مع استخدام دبلوماسية عالية يسير بها مع ضغوط العولمة بخصوصية عراقية ونشاط فعال للعلاقات الدولية تحفظ له حقوقه .

٢-لقد ابتلى العراق وواجه قوى ظلامية ، وهم التكفيريون (القاعدة والدواعش) الذين تمكنوا من ان ينفذوا لبعض مناطق العراق (الموصل ، صلاح الدين ،الانبار) وبعدما سيطروا على الارض انتهكوا الاعراض بأسم الدين والمذهبية ودنسوا المقدسات وسبوا النساء ، وعملوا على تمزيق النسيج الاجتماعي ، وباعوا الارض والمقدسات واضعفوا الوطنية واغلقوا المدارس واشاعوا الامية وهددوا التجربة الديمقراطية بالعراق والمدن المقدسة جاءت الفتوى دعوة المرجعية في الجهاد الكفائي فلبى الدعوة جميع فئات الشعب (الحشد الشعبي المقدس) لمساعدة الجيش والاجهزة الامنية حتى كانت نهايتهم ومقبرتهم الموصل بعد ما كانت اول موطئ قدم لهم .

٣-قسم من الحدود العراقية ، غير مسيطر عليها بشكل كامل ولو انها تخضع الى الحكومة العراقية دستورياً فحدود اقليم كردستان لازالت مبهمة وتلفها الضبابية وليس للحكومة الاتحادية عليها او بعضها من سلطان كامل ، ان هذا يشمل حدود طويله ومتضرسة و وعره يمكن ان تنفذ من خلالها السموم والمخاطر (المخدرات ، والتهريب السلع ، والجرمين ، والمخربين ...الخ) التي لها تأثير على الاقتصاد والسياسة والصحة والأمن والسيادة.

٤-لازالت مسافات طويله من الحدود مفتوحه امام تركيا وجيشها و خططها المستقبلية التي لم يطلع عليها العراق بشكل شفاف، فهل هو قضم للأراضي ؟ او نواة تشكيل جديد ؟ اذن فالحالة لازالت في مخاض.

الاستنتاجات والتوصيات:

يظهر البحث ان العراق يواجه مشاكل حدودية مع الدول المجاورة ، والدليل عليها دخول المجرمين والقتلة وتهريب البضائع والاموال والمخدرات ...الخ من خلال الحدود وخاصة التركية والسورية ومن جميع ارجاء العالم متمثلة بالقاعدة وداعش وبناتها حيث اعاثوا في الارض فساداً وكلف اخراجهم كثير من التضحيات والزمن والشباب والاعراض وتخريب المدن وتدمير الارث الحضاري ،واستنزاف الموارد وتعطيل التنمية ،وتخريب البنى الاجتماعية وضرب الالفة الاجتماعية ومحاولة زرع فتنة طائفية ودينية وقومية، وان احد اسباب ذلك هو عدم تنشيط وظائف الحدود ،لان ضعف الحدود يعني اضعاف للسيادة مما ينتج عنة اضعاف الوطنية ،والكرامة ،والشجاعة . ان تصور بلد من دون سيادة ، اي بدون مكانة دولية . يصبح بلدً غير فاعلٍ وقد يكون فاشلاً.

اما ضعف وظيفة الحدود الاقتصادية فأنه يعني لا تنمية شاملة ، واذا تراجعت التنمية تخلف تطور الدولة ويترجل من ناصية العلم ، و يسوده التخلق ويركن الى الغيبيات ويصبح خارج اطار التاريخ .بسبب انكشاف

اقتصاده واذا انكشف اقتصاده ستلعب به اقتصاديات الدول المنكشف امامها لعبة البورصات. وهذا ينتج تعفن اقتصادي بدورة ينتج تفسخ ايدلوجي .

ان ضعف وظيفة الحدود الامنية تدخل البلاد في خوف ، والشعوب الخائفة غير منتجة، وتسود الفوضى ويتوارى القانون، وتنتهك المحرمات وتكثر التجاوزات .

ان خرق وضعف السيادة وتخريب الاقتصاد وعدم وجود امن يضاف اليها ضعف الجانب الصحي ، حيث تنتشر الامراض ، تمثل جميعها مؤشرات الدول الفاشلة.

وهنا لابد ان نوصي بواحدة فقط وهي رفع اسباب عدم السيطرة على الحدود ولابد ان نحشد لها الطاقات اللازمة سواء كانت بشرية او مادية وان نقفل الحدود امام المجرمين والفاسدين والمخربين وتجار المخدرات وكل من يريد سوءاً للعراق . وهنا انوه الى ان لا نؤكد على الجانب العسكري فقط وانما يتطلب دراسة الحدود في ضوء موضوعات ومرجعيات متعددة والى جوانب اخرى غير تقليدية ووفق مفهوم (الأمننة).

توصية : لابد ان تسعى الحكومة العراقية ووفق استراتيجية واعية وطويلة الامد وملزمة التنفيذ ان تتخلص من الفراغ السكاني في حدود العراق الغربية والجنوبية من خلال انشاء بؤر استيطانية سواء كانت سكانية (زراعية او تعدينية) او امنية (معسكرات) للدفاع او الداخلية مع اجهزة مراقبة حديثة وتكنلوجيا عالية وبعدة خطوط على شاكلة الاحزمة الخضراء ، من اجل مسك الارض واشغالها والتخلص من صفة (الارض الفراغ)

ومن الله التوفيق

المصادر

١- محمد عبد الغني سعودي - الجغرافية السياسية المعاصرة – دراسة في الجغرافية والعلاقات دولية – الانجلو مصرية – القاهرة -٢٠٠٧- ص١٧١

٢- Preston,J.ciarance , H. eds. Ameican Geograbhy inventor, prospest, 1945. P.172

٣- عبد العباس فضيخ- المنهج الوظيفي بين النظرية والتطبيق – دراسة تطبيقيه في الجغرافية سياسية لسلطنة عمان – مجلة الباحث – كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعه كربلاء – العدد ٣٠- ٢٠١٩-ص ١٧٨.

٤- Paul, Buckholts political Geography. New Yor\ 1966 p.87

٥- عبد العباس فضيخ وزملائه – الجغرافية السياسية – المكتبة المركزية – تعز- اليمن ٢٠٠٠-ص٩٨

٦- محمد عبد الغني سعودي – الجغرافية السياسية المعاصره – مصدر سابق – ص١٧٣.

٧- علي احمد هارون – الجغرافية السياسية –مصدر سابق – ص١٨٧.

٨- عبد العباس فضيخ -مصدر سابق-ص٩٨

٩- المصدر السابق نفسة-ص٩٩

١٠- عبد الرزاق عباس – الجغرافيا السياسية -مصدر سابق-٢٠١.

١١- المصدر السابق نفسة

١٢- د.عباس فاضل السعدي –سكان العراق - جامعة بغداد – ط١-٢٠١٣ .

١٣- برجنسكي-رقعة الشطرنج الكبرى-ترجمة امل الشرقي –ط١ –الاهلية للنشر- عمان-٩٩-ص١٦

١٤- عبد العباس فضيخ-الاهمية الموقعية الجيوبولتيكية لليمن –مجلة الجمعية الجغرافية اليمنية-العدد ١ صنعاء-١٩٩٩-ص١٢١.
١٥- قاسم دويكات –الجغرافية العسكرية- مصدر سابق-ص١٠٣.
١٦- قاسم عبد علي عذيب-الموانى العراقية واثرها في قوة الدولة-دراسة في الجغرافيا السياسية- رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية –ابن رشد-جامعة بغداد-٢٠١٠-ص٨٥.
١٧- ادورد ميداير الاستراتيجة الحديثة –ترجمة العميد محمدة عبد الفتاح ابراهيم –المكتبة العالمية-بغداد-١٩٨٥-ص٤١٦-٤٢٥.